وعدة مستقبلة عندها استحسانا وعند محمد نصف المهر الثاني وعليها تمام
العدة الاولى وغاسلها تزوجها صغيرة ودخل بها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها
في العدة ثم ارتدت والعياذ بالله تعالى ثم اسلمت فتزوجها في العدة قبل
قبل الدخول هكذا ذكر في فتح القدير بتكرار التزوج ولا حاجة اليه
ويكفي فيه انه تزوجها مرتين وان الردة جعلت مرة واحدة فليتأمل
تزوج ودخل بها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت ثم اسلمت
فتزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول وتأمسكها تزوجها ودخل بها ثم
طلقها بائنا ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول وتأسكها تزوج
امة ودخل بها ثم اعتقت فاختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها
قبل الدخول وتأمتزوجها تزوج امة ودخل بها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها في
العدة فاعتقت فاختارت نفسها قبل الدخول هكذا في فتح القدير والمراد
قوله ولو طلق ذكر ذمية لم تعتد عند الامام وقالا يعملها العدة والخلاف
فيما اذا كانوا لا يعتقدون لها اما اذا اعتقدوها فعليها العدة اتفاقا وفيما
اذا كانت حائلا اما الحامل فعليها العدة اتفاقا وقيد الولوالجي بغيره بما اذا
كانوا يرثونها والطلقة في الهداية طلاقا بائنا في بطنها ولدا ثابت النسب
وعند الامام يمنع العقد عليها ولا يطأها كالحامل من الزنى والاولاهر
انتهى وفي المعراج وقع في بعض النسخ على ثبوت التقييد وفي بعضها
تنفي من التزوج ولم يذكر الزيادة انتهى ولا فرق بين الطلاق والموت
فلو تزوجها مسلم او ذمي في نور طلاقها جاز كما في فتح القدير وقيد بالذمي
لان المسلم اذا طلق الذمية او مات عنها فعليها العدة اتفاقا لانها حقه
ومعتقده كذا في فتح القدير وعلى هذا الخلاف المهاجرة اذا خرجت البنا
مسلمة او ذمية او مستأمنة ثم اسلمت وصارت ذمية فعنده ان تزوجت
جاز الا ان تكون حاملا وعنده لا يطأها الزوج حتى يستبرئها بحيضة
وعنده لا يتزوجها الا بعد الاستبراء وقالا عليها العدة واما اذا هاجر
الزوج مسلما او ذميا او مستأمنا ثم صار مسلما او ذميا فانه لا عدة عليها
حتى جاز له التزوج باختها وارجع سواها كما دخلوا دارنا لعدم تبليغ الحجة
اليها لانها غير مخاطبة بالعدة كذا في فتح القدير **فصل في الاحداد**

وفي النخيرة ترك الزينة ونحوها من معتدة بطلاق بائن او موت
تحد معتدة البت والموت بترك الزينة والطيب والكحل والدهن والحنا الا لعذر
وليس المزعفر والمصفر ان كانت تسلية بالهنة اي تحد المبانة والمتوفى عنها
زوجها بترك ما ذكر اطلقه فشمل الطلاق الواحدة او اكثر والفرقة كما في الخانية
وعبر بالاخبار عن فعلها لافادة انه واجب عليها للحديث الصحيح لا يحل لامرأة
تؤمن بالله واليوم الاخر ان تحد فوق ثلاث الا على زوج اربعة اشهر وعشرا
وتعقب بانه دليل على الايجاب لان حاصله استثناؤه من نفي الحل فيفيد ثبوت
الحل ولا كلام فيه فالاولى الاستدلال بالرواية الاخرى الا على زوجها فانها
تحد اربعة اشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب ولا تكتحل ولا تمس
طيبا فتمرج بالمنهي في تفسير حتى ترك الاحداد ولا خلاف في عدم وجوبه
على المرأة بسبب غير الزوج من الاقارب وهل يباح قال محمد في النوادر لا يحل
الاحداد لمن مات ابوها او ابنها او اخوها او ابوها وابنها في الزوج خاصة
قيل اراد بذلك فيما زاد على الثلاث لما في الحديث من ابانها منهم المسلمات على غير
ازواجهن ثلاثة ايام كذا في فتح القدير وفي التتارخانية سئل ابو الفضل
عن المرأة تموت زوجها او ابوها او غيرهما من الاقربا فتصبغ ثوبها اسود
فتلبسه شهرين او ثلاثة او ارجعة تأسفا على الميت انكر في ذلك فقال لا
وسئل منها على بن احمد فقال لا تضر وهي ثابتة الا الزوجة في حق زوجها فانها
تحد الى ثلاثة ايام انتهى وظاهره منعها من لبس السواد تأسفا على
موت زوجها اكثر من الثلاث وقيد بالبت لان المطلقة رجعيا لا احداد عليها
وينبغي لها لو ارادت ان تحد على قرابة ثلاثة ايام وظاهر انه لا يجوز له ان يمنعها
لان الزينة حقه حتى كان له ان يضربها على تركها اذا امتنعت وهو يريد بها
وهذا الاحداد مباح لها لا واجب وبه يموت حقه كذا في فتح القدير وفي التتار
ويستحب لها الترك ولما وجب في الموت اظهارا للتأسف على فوات نعمة
النكاح فوجب على المبتوتة الحاقا لها بالمتوفى عنها زوجها بالاولى لان الموت
اقطع من الابانة وهذا تفصيل مبتدا قبل الابانة لا يصرها واطلق في ترك
الطيب فلا تخضر عمله ولا تتخمر فيه وان لم يكن لها كسب الا فيه ودخل في الزينة
الاستاط شعر استانه هيئة لا الواسعة كما في المبسوط وشمل اللبس
الحرير بجميع انواعه والوانه ولو اسود وجميع انواع الحلي من ذهب وفضة
وجواهر اراد في التتارخانية القصب وقوله الا المزين يتعلق بالجميع لا بالكل
وعبره فلها لبس الحرير للحكة والتهول لها الا كتحال للضرورة ولو اخر الاستثنا
عن الجميع لكان اولى فلها لبس المصفر والمزعفر اذا لم تجد غيره لوجوب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)